المحور الخامس

المعايير المحاسبية الدولية ونظرية المحاسبة

المحاضرة التاسعة: التوافق المحاسبي الدولي والتوحيد المحاسبي الدولي

تعددت المفاهيم للمحاسبة على المستوى الدولي فمن التوافق إلى التوحيد ثم التنميط، هذا الأخير الذي تسعى كل المؤسسات إلى تحقيقه سواء وطنية أو أجنبية، ويعد التوحيد المحاسبي الدولي في ظل عولمة الأسواق وارتباط الأسواق المالية، أحد أهم الحلول المطروحة لضمان قابلة القوائم المالية المقارنة على المستوى الدولي، والحد من الآثار السلبية المترتبة عن الاختلاف المحاسبي الدولي.

أولا: التوافق المحاسبي الدولي

1- تعريف التوافق المحاسبي الدولي:

يسعى التوافق المحاسبي الدولي للحد من مجموعة متنوعة من الممارسات المحاسبية لجعلها أكثر قابلية للمقارنة، ومع ذلك فإن هناك وجهات نظر تختلف من تعاريف "قوية" إلى أخرى "ضعيفة"، على سبيل المثال في الفئة الأولى نجد كلا من "nobes"و "parker" يعرفان التوافق على أنه "مجرد عملية تهدف إلى زيادة الاختبار بين الممارسات المحاسبية بسبب وجود قيود على مستويات تغيرها"، أما تشوي ومولر"Choi" و"Muller"كانا أكثر تمثيلا للموقف الثاني فهم يكتفون بعدم وجود تناقض في المعايير، كما أن هناك دراسة ل"Meke"" "Saudgaran تنتمي إلى نفس الفئة التي تعتقد أن التوافق ينطوي على تناقض من مختلف وجهات النظر والابتعاد عن الصراع وبالتالي لا يمنع وجود خيارات في معايير المحاسبة، في حين فإن "van der tas" يحتل موقف المتوسط، الذي يؤكد وجود قواعد ويعترف بأن التوافق هو أقل صرامة لذلك اعتبره المرحلة الأولى من عملية وضع المعايير.

وبهذا يعرف التوافق المحاسبي الدولي على أنه " الاحتكام إلى جملة من المعايير المحاسبية تحظى بصفة القبول العام وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

كما يعرف على أنه "مسار موجه يهدف إلى تعظيم انسجام الممارسات من خلال وضع حد لدرجة اختلافها."

أما Bernard Colasse فاعتبره "عملية مؤسساتية تهدف إلى إحداث تقارب بين المعايير والأنظمة المحاسبية المحلية، ومن ثم تسهيل مقارنة القوائم المالية لشركات من مختلف البلدان"

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التوافق المحاسبي هو العمل على التقليل من الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، وزيادة الانسجام والتوافق في المعلومات المالية، من أجل تسهيل المقارنة بين القوائم المالية.

2- **أهداف التوافق المحاسبي:** يهدف التوافق المحاسبي إلى:

- يساعد التوافق المحاسبي على خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة تلك التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية، إضافة إلى إنجاح عمليات التسيير والمراقبة عليها من خلال قابلية بياناتها وتقاريرها للمقارنة، واستغلال هذه المعلومات للقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛
- يساعد التوافق الدولي الأطراف المستعملة للقوائم المالية في مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة والعوامل الثقافية والقيمية التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

3- مزايا التوافق المحاسبي: يرى مؤيدو التوافق المحاسبي الدولي أن له العديد من المزايا من بينها:

- إمكانية مقارنة المعلومات الدولية، مما يجعل سوء الفهم مستبعدا حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، كما يعمل على إزالة أحد أهم المعوقات التي تنتج عن تدفق الاستثمارات الدولية، وزيادة درجة الثقة في التقارير المالية؛
- توفير الوقت والأموال التي تنفق حاليا لتوحيد المعلومات المالية المتباينة، عندما يتطلب أكثر من التقارير أن تتماشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة؛
- رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان لمسايرة الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية؛
- إزالة صعوبات ترجمة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة بنظم محاسبية مختلفة، مما يسهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لها، وبالتالي يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل بناء على هذه المعلومات.

4- عوائق التوافق المحاسبي: رغم المزايا التي وفرها التوافق المحاسبي، إلا أنه يواجه مجموعة من العوائق من بينها:

- الاختلافات في التطبيقات المحاسبية (من بيئية وثقافية، توجه ضريبي وحكومي، مقرضين ومستثمرين في الأسواق المالية)؛
- صعوبة قراءة القوائم المالية المعدة بطرق محاسبية مختلفة للاعتماد على المعايير المحلية، في حال مؤسسة محلية وأخرى مستثمرة معها أجنبية، أو مؤسسة أم وفروعها؛
- عدم وجود وكالة تنظيمية دولية واحدة متفق عليها لإصدار المعايير المحاسبية الدولية، فهناك الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وغيرها من المنظمات؛
- النزعة الوطنية وصعوبة تقبل معايير جديدة من قبل المؤسسات أو الدول، التي قد لا ترغب في فقدان سيادتها وهو ما نجده في حالات ضعف الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء المستخدمين؛
- تصاغ المعايير لسياسات اقتصادية خاصة، وهو ما يشكل عائقا أمام التوافق المحاسبي نظرا لعدم وجود نظام اقتصادي موحد على المستوى العالمي.

ثانيا: التوحيد المحاسبي الدولي

1- تعريف التوحيد المحاسبي الدولي:

يشير مفهوم التوحيد المحاسبي إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، ويتميز بوجود درجة عالية من التجانس والتماثل التي تؤدي إلى تعميم تطبيق مبادئ وممارسات محاسبية واحدة على المستوى الدولي.

كما يعرف التوحيد المحاسبي على أنه" وضع جملة من الخصائص التقنية والطرق الموحدة التي تطبق على مجتمع من المهنيين والدول والهيئات العالمية، تحقق بذلك درجة عالية من الرضا في تحقيق الاحتياجات والحد من الاختلافات غير الضرورية".

من التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى فكرة أن التوحيد المحاسبي الدولي هو وضع مصطلحات وسن مجموعة من القواعد والإجراءات والتنسيق فيما بينها، لتنظيم العمل المحاسبي وتبسيطه وتوحيده، وجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية ذات موثوقية وقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

2- خصائص التوحيد المحاسبي الدولي: يمكن حصر أهم خصائص التوحيد المحاسبي الدولي فيما يلي:

- عملية منظمة: ذلك أن التوحيد يعمل وفق آليات عمل منهجية، مدروسة وواضحة، منسقة بين جهود مبذولة لبناء إطار فكري وحل مشاكل الممارسة العملية، أي التنسيق بين الجانب النظري والعملي؛
- عملية مستمرة: وذلك أن التوحيد تطور بدفعات ومن خلال مراحل آخذة بعين الاعتبار كل المستجدات الحاصلة في البيئة الدولية، كما تعرف المعرفة المحاسبية بدوريتها أي أنها تبدأ عند خلقها ثم تنظيمها، تقسيمها واستخدامها، ومن ثم تجديدها وتحسينها؛
- التوحيد المحاسبي يضمن فاعلية المعلومات لاتخاذ القرارات، ويجعلها قابلة للمقارنة على أسس موضوعية؛
- يشمل التوحيد كلا من الإطار الفكري والعملي، فالأول يمثل الضوابط العامة لعملية الإفصاح والقياس، أما الثاني فيبلغ التوحيد بعض جوانبه أو جزء مهما منه.

3- **مستويات التوحيد المحاسبي الدولي:** يتم العمل من أجل تحقيق التوحيد المحاسبي على ثلاث مستويات:

أ- **على مستوى المبادئ:** إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها؛

ب-**على مستوى القواعد:** ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، وتتطلب هذه العملية ما يلي:

- حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛
- الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية؛
- الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

جـ-المستوى الثالث توحيد النظم: ويشتمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.